

Subject Matter of Logic

موضوع علم المنطق

[نص 3] أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق د. علي بو ملحم، ص. 33-34 (ط. بيروت، 1996)

[موضوع علم المنطق الألفاظ من حيث أنها دالة على المعقولات]

وأما موضوعات علم المنطق، وهي التي فيها تعطى القوانين، فهي المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات. وذلك أن الرأي إنما نصححه عند أنفسنا بأن نتفكر ونروي ونقيم في أنفسنا أموراً ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأي، ونصححه عند غيرنا بأن نخاطبه بأقوال نفهمه بها الأمور والمعقولات التي شأنها أن تصحح ذلك الرأي. وليس يمكن أن نصحح أي رأي اتفق بأي معقولات اتفقت، ولا أن نوجد تلك المعقولات بأي عدد اتفق، ولا بأي أحوال وتركيب وترتيب اتفق، بل نحتاج في كل رأي نلتزم تصحيحه إلى أمور ومعقولات محددة، وإلى أن تكون بعدد ما معلوم، وعلى أحوال وتركيب أو ترتيب معلوم. وتلك ينبغي أن تكون لحال ألفاظها التي بها تكون العبارة عنها عند تصحيحها لدى غيرنا.

[نص 4] أبو علي ابن سينا، الشفاء، المنطق، المدخل، مراجعة د. إبراهيم مذكور، ص. 23-24 (ط. القاهرة، 1952)

[موضوع علم المنطق ليس "الألفاظ من حيث تدل على المعاني"]

لا خير في قول من يقول إن المنطق موضوع النظر في الألفاظ، من حيث تدل على المعاني، وإن المنطقي إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ، من حيث تدل على المعاني؛ بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه. وإنما تبدل في هذا من تبدل، وتشوش من تشوش، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق، والصنف من الموجودات الذي يختص به، إذ وجدوا الموجود على نحوين: وجود الأشياء من خارج، ووجودها في الذهن؛ فجعلوا النظر في الوجود الذي من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية، والنظر في الوجود الذي في الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة؛ ولم يفصلوا فيعلموا أن الأمور التي في الذهن إما أمور تُصوّرت في الذهن مستفادة من الخارج، وإما أمور تُعرض لها، من حيث هي في الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج. فتكون معرفة هذين الأمرين لصناعة، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعاً لصناعة المنطق من جهة عرض يعرض له. وأما أي هذين الأمرين ذلك، فهو القسم الثاني؛ وأما أي عارض يعرض، فهو أنه يصير موصلاً إلى أن تحصل في النفس صورة أخرى عقلية لم تكن، أو نافعا في ذلك الوصول، أو ما يعاوق ذلك الوصول.

فلما لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق، ولا الجهة التي بها هي موضوعه، تتعتعوا وتبدلوا؛ وأنت ستعلم بعد هذا، بوجه أشد شرحاً، أن لكل صناعة نظرية موضوعاً، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله، وتعلم أن النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى. فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق.

[نص 5] أبو علي ابن سينا، الشفاء، الإلهيات، تحقيق مرمورة، ص. 7 (ط. بروفو، يوتا، 2005)

[موضوع المنطق المعقولات الثانية]

والعلم المنطقي، كما علمت، فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم إلى مجهول، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة أصلاً أو يتعلق بمادة غير جسمانية.

[نص 6] أبو علي ابن سينا، منطق المشركيين، نشر مكتبة آية الله العظمى النجف المرعشي، ص. 10 (ط. قم، إيران)

[موضوع علم المنطق المعاني المؤلفة لتحصيل علم جديد]

وموضوعه [أي موضوع المنطق] – المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به موصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك. فإن التفتنا إلى كونها جواهر أو

كميات أو كصفات أو غير ذلك فإنما يكون ذلك – إذا كان لكونها أشياء من ذلك – أثراً وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول شارح أو حجة.

[نص 7] بهمنيار بن المرزبان، التحصيل، جزء 1، تحقيق مرتضى مطهري، ص. 56- (ط. تهران)

[المنطق هو العلم الذي يعرف الصورة والمادة الصحيحة للحدود والأقيسة]

والمنطق هو الصناعة النظرية التي تُعرّف أنّ من أيّ الصور والموادّ يكون الحدّ الصحيح الذي يسمّى حدّاً والقياس الصحيح الذي يسمّى برهاناً. وتُعرّف أنّه من أيّ الصور والموادّ يكون الحدّ الاقناعي الذي يسمّى رسماءً، وعن أيّ الصور والموادّ يكون القياس الاقناعي الذي يسمّى ما قوى منه وأوقع تصديقاً مشبهاً باليقين جدلياً، وما ضعف منه وأوقع ظناً غالباً، خطيباً. وتُعرّف أنّه عن أيّ صورة ومادة يكون الحدّ الفاسد، وعن أيّ صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمّى مغالطياً وسوفسطائياً، وعن أيّ صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقاً البتة ولكن تُخيل، بأن يرعب النفس في شيء أو ينقّرها أو يقرّها أو يبسطها أو يقبضها، وهو القياس الشعري.

فهذه فائدة صناعة المنطق؛ ونسبته إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام، والعروض إلى الشعر، لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربّما أغنيا عن تعلم النحو والعروض، وليس شيئاً من الفطرة الإنسانية في الأكثر بمستغنٍ في استعمال الروية عن التقدّم بإعداد هذه الآلة.

[المنطق كآلة]

والمنطق يصحّ أن يقال إنّ جزءاً من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول، ويصحّ أن يقال إنّ آلة، على أنّه يستعمل في غير المنطق. فالمنطق من حيث هو آلة، يحمل عليه معنى أعمّ منه وهو العلم، كما أن الإنسان من حيث هو إنسان يحمل عليه معنى أعمّ منه وهو الحيوان، فيقال الإنسان حيوان؛ فافتراق كونه جزءاً وكونه آلة هو افتراق معنيين أحدهما أخصّ والآخر أعمّ، فإن كلّ ما هو آلة لعلم كذا فهو جزء من العلم المطلق، وليس ينعكس.

والمنطق يعين في معرفة أخرى على أن يكون مكيالاً لها، والمكيال أيضاً قد يكون بوجه ما مادة إذا كان المطلوب منطقياً. فإذا قلنا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم فالتنفس ليس بمتحرك، فليس في هذا مادة منطقية البتة، ومعونة المنطق في هذا الموضوع هي أن يعرفنا أنّ هذا التآليف منتج، ففائدة المنطق في هذا من حيث هو مكيال. فإن قلت وهذا الشكل منتج فقد استعملت المنطق على أنه مادة في هذا المكان.

[نص 8] محمد التوكري، بيان الحق بضمان الصدق، المنطق، المدخل، تحقيق د. إبراهيم ديباجي، ص. 119-121 (ط. تهران)

[إعادة صياغة مفهوم ابن سينا لموضوع علم المنطق]

إن ماهيات الأشياء قد تكون في الأعيان، وقد تكون في التصوّر، فيكون لها اعتبارات ثلاث: اعتبار الماهية بما هي كذلك؛ واعتبار لها من حيث هي في الأعيان، فيلحقها حينئذ أعراس وجودها ذلك تلك الماهية؛ واعتبار لها من حيث هي في التصوّر، فيلحقها حينئذ أعراس يخصّ وجودها ذلك، مثل الوضع والحمل، ومثل الكلية والجزئية في الحمل، والذاتية والعرضية في الحمل، وغير ذلك مما نستعمله. فإنّه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملاً، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خيراً، ولا مقدّمة ولا قياساً، ولا غير ذلك. وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونظمها، فنتحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصوّر، فيعرض لها ضرورة الأحوال التي في التصوّر فنتحتاج ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصوّر، ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات، وأن يكون ذلك من المعلومات.

[نص 9] زين الدين عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية، تقديم د. رفيق العجم، ص. 29-30 (ط. بيروت، 1993)

[موضوع علم المنطق المعقولات الثانية]

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته، وتُسمّى تلك الأحوال أعراساً ذاتية وستعرفها. ولما تبين أن منفعة المنطق، وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقاً، أي على وجه كلي قانوني عام غير مخصّص بشيء دون شيء، إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حدّ حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرّد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة. فموضوع نظره إذن المعاني التي هي موادّ القول الشارح والحجة المطلقين، من حيث هي مستعدّة للتآليف المؤدي إلى تحصيل أمر في الذهن. وهذه المعاني هي المعقولات الثانية. ومعنى قولنا الثانية هو أن ذهن الإنسان تحصل فيه صور الأشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها، ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض، ويلحق ببعضها أموراً ليست منها، أو يجرّد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها. فتصرّف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه، والتجريد والإلحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة في الذهن، فالماهيات معقولات أولى. وهذه الأحوال العارضة لها بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية، وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات إلى غير ذلك مما تعرفه، فإذا، موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية، من حيث هي مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن.

[منزلة المعقولات الأولى]

وأما المعقولات الأولى فإنما ينظر فيها إذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة ويحاذيها بها، فحينئذ يلتفت إلى هذه المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك، مما هي أجناس الأمور الموجودة كما ستعرفها.

[لماذا يتضمن علم المنطق دراسة اللغة]

هذا إذا تعلم الإنسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن. أما إذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك إلا بالألفاظ صارت الألفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة، خصوصاً وفكر الإنسان في ترتيب المعاني قلما ينفك عن تخيل ألفاظها معها، حتى كان الإنسان يُنَاجي نفسه بالألفاظ متخيلاً إذا أخذ في التروي والتفكير.

[مكونات علم المنطق]

ثم المعاني والألفاظ التي هي مواد الأقوال الشارحة والحجج مؤلفة، ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، بل من حيث هي مستعدة للتأليف. فلا جرم وجب علينا أن نعرف أحوال الألفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً، ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور. إذ التصور سابق على التصديق طبعاً، فيستحق التقديم وضعاً. ونقدم على هذا التعريف ما يحتاج إليه القول الشارح من التأليف، ثم نتبعه بتعريف الحجج على أصنافها تقديماً لأنواع التأليف الواقعة فيها، فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات: الأولى في المفردات. والثانية في الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور. والثالثة في الأقوال الموصلة إلى التصديق.

[نص 10] أبو البركات البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، جزء 1، ص. 5-7 (ط. حيدر آباد، 1955)

[المنطق هو صناعة التوصل إلى معرفة المجهولات بعلم سابق]

الحكماء من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه وبينهم خلاف واختلاف في علومهم ومذاهبهم المنقولة عنهم يسوء لأجله ظن المبتدئ في طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلاً على عدم الإصابة في الكل أو في البعض فيقول لو كان الإنسان يصل بنظره الحكمي إلى الحق المبين الذي يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظار من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم أن مطلوبهم الحق لعينه في علم الموجودات لا لأغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبهم في مطالبهم [...]

[5.15] فقالوا في ذلك أقوالاً متفرقة مبددة فيما بين أقوالهم في علومهم فهذبتهما الأنظار وأتمتها الأفكار حتى كتب أرسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم المنطق في عدة أجزاء ضمن كل جزء منها فناً من فنون الأنحاء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الإنسان ويصدق به فكان هذا الكتاب في هذا المطلوب أكمل وللأغراض المقصودة فيه أحرى من جميع ما نقل إلينا عن القدماء في فنه ودل كلامه فيه على أن غرضه المقصود منه ذكر الأسباب التي أوجب لأهل النظر في نظرهم ما أوجب من اختلافهم في مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل إلى الصواب ووقع من وقع إلى الخطأ وبماذا يوصل إلى ذلك ويتجنب هذا وعلى أن موضوعه الذي يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل إلى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعاني السابقة إلى أذهان الناس قيل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فإنه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفاً يكسبها صوراً تأليفية كما نذكرها.

ولذلك يقول أن كل تعلم وتعلم ذهني فيعلم سابق وعلى أن مطالبه هي أنه كيف يتوصل الإنسان بالمعرفة والعلم السابقين إلى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى أي وجه يكون ذلك وعلى أن غايته إفادة ما يتوصل به الإنسان إلى اكتساب المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب.

[critique of the view that the subject matter is significant utterances]

[تضعيف القول بأن موضوع المنطق هو الألفاظ من حيث تدل على المعاني]

وقال قوم أن موضوع المنطق الألفاظ من حيث تدل على المعاني وما أصابوا فإن ذلك هو علم اللغات – وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على أن المنطقي لا مدخل للألفاظ في علمه إلا بالعرض كدخولها في سائر العلوم والصناعات للمفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت إلى ذهنه من غير حاجة إلى الألفاظ وإن دخلت الألفاظ في أجزاء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لا بالذات كما ستعلمه من الجدول والخطابة والسفسطة والشعر التي ظن هؤلاء أن حكم الباقي مثل حكمها وإذا كان كذلك فإن (1) المقصود بالذات المعاني (2) والألفاظ بالعرض ومن أجلها ودخول الألفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الغائبين من حيث تدل على الألفاظ وكما أنه لا يلزم أن تكون الكتابة موضوع علم المنطق لأنه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم أن تكون الألفاظ موضوعاً له لأنه ينطق به ويفاوض فيه بها وإنما الذي غلط في هذا الموضوع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره.

[منفعة علم المنطق]

فقد تحصل مما قيل أن منفعة هذا العلم هي هداية الأذهان إلى حقائق المعارف والعلوم وردّها عن الزيغ والزلل فيها. وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به.

وموضوعه ما به يتوصل إلى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة إلى الأذهان من حيث يتوصل بها إلى ذلك ومطلوباته هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة المعارف والعلوم السابقة إلى الأذهان فهو قانون الهداية النظرية التي تكون بسابق المعارف والعلوم إلى ما يكتسب بها منها.

[نص 11] شهاب الدين السهروردي، المشارع والمطارحات، تحقيق مقصود محمدي وأشرف عالي بور، ص. 7

[غاية المنطق هو تعلم كيفية التوصل إلى التصور والتصديق؛ (انظر نص 7)]

قد علمت من الكتب أن لا مطلوب إلا تصوّري وتصديقي، وأن الموصول إليهما القول الشارح والحجة، فغاية نظر المنطقي في الموصولين والمفردات التي تتركبان منها والهيئة التأليفية؛ وفي الجملة: النظر في مادة الموصولين وفي صورهما الصحيح والفاقد والشبيه به والناقص.

[نص 12] شهاب الدين السهروردي، منطق التلويحات، تحقيق د. علي أكبر فياض، ص. 2-3 (ط. تهران، 1955)

[المادة والصورة في المنطق]

والعادم لكل العلوم وواجده لا يتفكر بل من حصل له واستحصل به، فلا بد من معلوم ليوصل إلى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو به إلى المجهول، ويتنزل المعلوم من الفكر منزلة المادة والترتيب منزلة الصورة، وصالح الفكر بصلاحيهما وفساده بفسادهما أو فساد أحدهما. وكل من هذين أعني المادة والصورة منه تام وناقص وباطل يشبه التام، والقطرة البشرية لا تفي بالتميز بين هذه الأحوال وإلا ما وقع الهرج بين العقلاء إلا أن يؤيد ابن البشر بروح قدسي يريه الشيء كما هو، فاحتجنا إلى آلة مميزة للخطأ من الصواب، فالمنطق علم يتعلم فيه أصناف ترتيب الانتقال الموصول وما يقع فيه ذلك مستقيماً وما لا يقع فيه.

[منزلة الحجج]

والمجهول يحذو حذو المعلوم في القسمين. وكل واحد من مجهول القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه، وغير الفطري لولا نهايته إلى الفطري لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة إلى مثلها سميت القول الشارح حداً كان أو غيره، والتصديقات الموصلة إلى مثلها حجة برهانا كان أو غيره. والقول الشارح والحجة طريقا العلوم. وقصارى أمر المنطقي أن يعرف أجزاء الموصولين وتأليفهما على الجهة المؤدية إلى المطلوب في كل واحد منهما مبينا مراتب الصور والمواد. ولما كان المؤلف مُحوجاً في العين والذهن إلى تحقق المفردات وجب عليه النظر أولاً في المفردات التي منها التأليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف. والألفاظ الموازية للمعاني أغنى بحثها عن بحث المعاني لتحاذيها. وقُدِّمت أجزاء الموصول إلى التصور عليه وقدم هو على أجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما إليه ذلك على ما إليه هذا. ومن الضروريات ما يُنبّه عليها دون الحاجة إلى معلوم وآلة وكثير من هذا العلم كذا، ويبتني عليه غيره فلا محوج إلى قانون آخر ليتسلسل.

[نص 13] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، تحقيق د. احد قراملكي و آدينه نژاد ص. 9-10 (ط. تهران، 2003)

[موضوع علم المنطق المعقولات الثانية؛ المنطق ينقسم إلى تصورات وتصديقات]

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو، وموضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث إنّه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات. وتفسير المعقولات الثانية: أنّ الإنسان يتصور حقائق الأشياء أولاً، ثم يحكم على بعضها ببعض حكماً تقييداً أو خبرياً. فكون الماهية محكوماً عليها على هذا الوجه أمر لا يلحقها إلا بعد صيرورتها معلومة أولاً، فهو في الدرجة الثانية. فإذا بُحث عن هذه الاعتبارات، لا مطلقاً، بل من حيث إنّه كيف يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأييداً صواباً فذاك هو المنطق، فلا جرم كان موضوعه المعقولات الثانية من هذا الاعتبار المذكور.

ولما عرفت أنّ المقصد الأقصى من هذا العلم معرفة القوانين التي بها يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتصديقات، لا جرم رتبنا مقصودنا من هذا العلم على جملتين.

[نص 14] أفضل الدين الخونجي، كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، تحقيق خالد الرويهب، ص. 8-9 (ط. تهران)

[موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية]

ولما كان المنطق يبحث عن المعلومات التصورية والتصديقية، لا من حيث هي، بل من حيث إنها توصل إلى: مطلوب تصوّري، أيضاً قريباً وبهذا الاعتبار يسمى قولاً شارحاً، أو بعيداً ككونها كليّة وجزئية ذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وأمثالها؛ أو مطلوب تصديقي، أيضاً قريباً ويسمى بهذا الاعتبار حجة، أو بعيداً ككونها قضية وعكس قضية ونقيض أخرى وأمثالها، أو أبعد من ذلك ككونها موضوعات أو محمولات وأشباهها؛ ولا شك أنّ هذه الاعتبارات خارجة عن مفهوم تلك المعلومات لائحة لها من حيث هي، وموضوع كلّ علم ما يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة لما هو، ظهر أنّ موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية.

[نص 15] ابن واصل الحموي، نخبة الفكر في تثقيف النظر،

(MS Yale :University Library ,Beinecke ,Landberg 103 ,fol .4v15-5v2)

[عرض رأي الرازي ورفضه لصالح رأي الخونجي]

أما موضوعه فاعلم أن موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، ونعني بالعوارض الذاتية ما يعرض للماهية باعتبارها في نفسها أو باعتبار أمر مساوٍ لها في العموم والخصوص سواء كان في نفسه أعمّ أو أخصّ أو مساوياً. فموضوع الهندسة مثلاً المقادير وموضوع الطب بدن الإنسان من جهة ما يصحّ ويمرض، فهذان هما اللذان ينظر المهندس والطبيب في عوارضهما الذاتية.

وإذا عرفت ذلك فنقول: ذكر الإمام فخر الدين وغيره أن موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث أنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات، ومعنى المعقولات الثانية ما يعرض لصور الموجودات الخارجية في الذهن من الموضوعية والمحمولية والجنسية والفصلية وغير ذلك من الاعتبارات. فإن هذه أمور عقلت ثانياً بعد تعقل الأمور الخارجية أولاً، فإذا بحث عن هذه الاعتبارات من حيث يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات كان ذلك هو المنطق.

واعلم أن الحق أن موضوع المنطق هو التصورات والتصديقات كما ذكره شيخنا أفضل الدين الخونجي رحمه الله، فإنها هي التي ينظر المنطقي في أعراضها الذاتية وهي كونها موصلة إلى مطلوب تصوّري إما إيصالاً قريباً وباعتباره تكون أقوالاً شارحة أو بعيداً أو باعتباره تكون أحد الكليات الخمسة، وكونها موصلة إلى مطلوب تصديقي إما إيصالاً قريباً وباعتباره تكون حججاً أو بعيداً وباعتباره تكون قضايا منعكسة أو غير منعكسة عكساً مستوياً أو عكس نقيض متناقضة ومتضادة أو أبعد منه وباعتباره يكون موضوعه ومحموله، وأما مسألته فهو البحث عن هذه العوارض أنفسها، وأما مبادئه فقد ذكرنا أنها إما بديهية أو نظرية تتوقف على البديهية توقفاً بديهياً مأمون الغلط.

[نص 16] أثير الدين الأبهري، خلاصة الأفكار ونقاوة الأسرار، ص. 104-105

[موضوع المنطق هو التصورات والتصديقات وليس المعقولات الثانية ولا الألفاظ من جهة أنها تدل على المعاني]

ثم نقول: المعنى المفرد لا يؤدي إلى التصديق ولا إلى تصوّر كنه حقيقة الشيء، بل المؤدي إلى كل واحد منهما لا بدّ أن يكون مؤلفاً. فالمنطقي ناظر في التأليف الموصول إلى التصوّر، ويسمى القول الشارح؛ وفي التأليف الموصول إلى التصديق، ويسمى حجة. والنظر في المؤلف ممّا يُحوّج إلى النظر في مفرداته من حيث هي مستعدة للتأليف. فالمنطقي إذن باحث عن التصورات والتصديقات من حيث هي موصلة إلى التصوّر أو يتوقّف عليها الموصول، ككونها كليّة وجزئية ذاتية وعرضية، ومن حيث هي موصلة إلى التصديق أو يتوقّف عليها الموصول إما توقفاً قريباً، ككونها قضية ونقيض قضية وعكسها وعكس نقيضها، أو بعيداً، ككونها محمولات أو موضوعات. فموضوع المنطق، وهو الشيء الذي يبحث فيه المنطقي عن لواحقه التي يلحقه لما هو هو، إنّما هو التصورات والتصديقات.

وأخطأ من قال: إنّ موضوع المنطق المعقولات الثانية، أي المركبات التقييدية أو الخبرية، من حيث أنّه يمكن أن يتأدى بواسطتها إلى المجهولات. لأن المنطقي كما ينظر فيها، كذلك ينظر في مفرداتها. ولا صدق في قول من قال: إنّ موضوع المنطق الألفاظ من جهة أنها تدل على المعاني؛ فإن المنطقي إنما ينظر في الألفاظ من جهة المخاطبة؛ فإنّه لا يمكن أن يتعلم المنطق بدون اللفظ حتى لو أمكن ذلك بالفكر دون اللفظ لكان ذلك كافياً. وأيضاً فيتعدّر على النفس ترتيب المعاني دون تحيّل الألفاظ. فالضرورة تدعو إلى استعمال اللفظ. ولما كان كذلك، لزم أن يكون للألفاظ أحوال مختلفة يختلف بها المعاني التي يترتب في الذهن. فاضطرّ المنطقي إلى أن ينظر في أحوال اللفظ من هذه الجهة.

[نص 17] أثير الدين الأبهري، تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص.

[موضوع المنطق التصورات والتصديقات]

وموضوع المنطق، أعني الشيء الذي يبحث فيه المنطقي من لواحقه من حيث هو هو، إنما هو التصورات والتصديقات، لأنه باحث عن الموصل إلى التصور وما يتوقف عليه الموصل، لكون الشيء كلياً وجزئياً، وذاتياً وعرضياً، وأمثلة ذلك، وباحث عن الموصل إلى التصديق وما يتوقف عليه الموصل إلى التصديق، إما توقفاً قريباً، ككون الشيء قضية وعكس قضية ونقيض قضية وأمثلة ذلك، أو بعيداً، ككون الشيء محمولاً أو موضوعاً. وهذه أحوال تعرض للتصورات والتصديقات من حيث هي هي. فلا جرم كان موضوعه التصورات والتصديقات.

[تص 18] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاويزوتسو، ص. 144-146 (ط. تهران: 1974) [رداً على نص 17]

[ثلاثة حجج ضد رأي الأبهري القائل بأن موضوع المنطق هو التصورات والتصديقات]

أقول: إن عنى [الأبهري] بالتصورات والتصديقات جميع ما يقع عليه هذان الاسمان، فهي العلوم بأسرها، لأنه قسم العلم إليهما، وحينئذ يكون المفهوم منه أن موضوع المنطق هو جميع العلوم، ولا شك في أنها ليست بموضوع المنطق. وإن عنى بالتصورات والتصديقات مدلولاتهما من حيث هي تصورات وتصديقات، فهي لا يمكن أن يكون من تلك الحبيثة موضوعاً للمنطق.

أما أولاً، فلأن التصور، من حيث هو تصور، لا يمكن أن يتناول غير المفهوم من التصور شيئاً كالكلي والجزئي والذاتي والعرضي وغيرها، لأنه إنما يكون تصوراً من حيث كونه إدراكاً ساذجاً فقط، ويكون كلياً من حيث كونه ذا مفهوم صالح لأن يقع على كثرة، ولا شك في تغاير الحبيثتين. وكذلك في التصديق وفي ساير ما ذكره أو لم يذكره.

وأما ثانياً، فلأنه اعترف بأن المنطقي باحث عن الموصل إلى التصور وإلى التصديق وإلى الموصل إليهما لا يجوز أن يكون التصور من حيث هو تصور والتصديق من حيث هو تصديق، لأن الشيء لا يكون موصلاً إلى نفسه.

وأما ثالثاً، فلأن التصور والتصديق، من حيث هما تصور وتصديق لا يكونان بحد ولا بقياس من حيث هما حد وقياس. فإن التصور والتصديق ماهيتهما الإدراك، والحد والقياس ماهيتهما القول، ولا الحد والقياس بعرضين ذاتيين لهما ولا لجنسهما ولا بالعكس. إنما التصور والتصديق يصدقان على المفهوم من أجزائهما وعلى الشيء الذي يوصل الحد والقياس إليه صدقهما على غيرهما من ساير أجزاء العلوم، لا من حيث هما تصور وتصديق، بل من حيث يحمل على جميع ذلك، أحدهما أو كلاهما، حمل الأعراض العامة على معروضاتها.

فإن قيل: كل ما يوصل إلى تصور أو تصديق يكون علته له، والنظر في الشيء لا يتم إلا بالنظر فيما هو علة له. فإذن النظر في الحد والقياس مما لا يتم النظر في التصورات والتصديقات إلا إليهما.

قلنا: النظر في علة موضوع العلم لا يكون جزء من العلم الباحث عن ذلك الموضوع. وإلا فكان النظر في إثبات واجب الوجود جزءاً من كل علم من العلوم.

[الرأي السينيوي: موضوع المنطق هو المعقولات الثانية]

والحق أن موضوع المنطق هو المعقولات الثانية، من حيث يتوصل النظر فيهما من المعلومات إلى المجهولات، أو إلى شيء ما يشبه ذلك، كالالزامات والافتقاعات والتخييلات وغيرها. والتصور والتصديق من جملة المعقولات الثانية، كما أن الحد والقياس وأجزائهما، كالكلي والجزئي، والموضوع والمحمول والقضية والمقدمة والنتيجة وغيرها أيضاً من جملتها، إذا تخصصت بالقيود المذكور على ما بيته أهل الصناعة.

[تص 19] نصير الدين الطوسي، أساس الاقتباس، ص. 5 (ط. تهران)

[logic is the science of manipulating meanings to acquire new knowledge]

پس علم منطق شناختن معنیهایست که از آن معانی رسیدن بانواع علوم مكتسب ممكن باشد، و آنک از هر معنی بکدام علم توان رسید، و دانستن کیفیت تصرف در هر معنی بر وجه مؤدی بمطلوب، و بر وجهی که مؤدی نباشد بمطلوب. یا اگر مؤدی باشد نه چنان بود که باید و صناعت منطق آن بود که با شناختن معانی، و دانستن کیفیت تصرف، ملکه شدن این دو فضیلت نیز مقارن باشد. چنانکه بی رویت و فکری اصناف معانی شناسد، و از انواع تصرفات متمکن بود. تا بر اکتشاف انواع علوم قادر بود، و از ضلالت و حیرت ایمن باشد، و بر مزال اقدام اهل ضلالت واقف.

و این قدر اشارت نیست بتصور ماهیت علم منطق، و تنبیهی بر فائده آن بحسب امکان در این موضع، چه احاطه بکنه آن بعد از تحصیل تمامی علم تواند بود.

[نص 20] نجم الدين الكاتبي، جامع الدقائق في كشف الحقائق، مخطوطة،

4r18-4v16 .fol , (Ahmet III 3372 ,Topkapı Serayı Müzesi :MS Istanbul)

[موضوع علم المنطق المعقولات الثانية]

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية، أعني التي تلحقه لذاته كالتعجب بالقوة للإنسان أو لما يساويه كالضحك بالقوة للإنسان، فإنه يلحقه بواسطة التعجب بالقوة المساوي له، أو لأمر أعمّ منه دخل فيه كالحركة للإنسان لأنه جسم واللاحق لأمر أعم غير داخل، كالحركة للأبيض لأنه جسم، أو لأمر أخص كالضحك للحيوان لأنه إنسان، فهو عرض غريب.

إذا عرفت هذا، فنقول موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث أنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات.

وتفسير المعقولات الثانية هو: الإنسان يتصور حقائق الأشياء أولاً ثم يحكم ببعضها على بعض حكماً تقيدياً أو خبرياً بأن يحكم عليها بالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والنوعية والموضوعية والمحمولية إلى غير ذلك من الأحكام. فتلك الحقائق معقولات أولى، وكونها بحثت صار محكوماً عليها بهذه الأحكام لا يلحقها إلا بعد أن صارت معلومة أولاً. فتلك الأحكام إذن في الدرجة الثانية من التعقل، فإذا بحثت عن هذه الأحكام لا مطلقاً بل من حيث أنه كيف يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأدياً صواباً كان ذلك هو المنطق. فعلى هذا يلزم أن يكون كونها بحيث كيف يمكن التأدي منها من الجهة المذكورة عرضاً ذاتياً للمعقولات الثانية من تلك الجهة، هكذا ذكره الشيخ في الشفاء والإمام في الملخص.

[صلة هذا الموضوع بالتصورات والتصديقات]

وجعل بعضهم موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية، وهو أعم من المعقولات الثانية من الجهة المذكورة ضرورة دخول التصورات التي هي غير الأحكام التقييدية فيه وهي أقرب إلى الصواب، إذ المنطقي قد يبحث عن أمور لا تلحق المعقولات الثانية أصلاً فضلاً من الجهة المذكورة بل المعاني المفردة الحاصلة في العقل، لأنه يبحث عن مفهوم الذاتية والعرضية والنوعية والفصلية والموضوعية والمحمولية وغير ذلك مما يلحق المعقول من المعاني المفردة.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن المنطقي يبحث عن التصورات من حيث أنها توصل إلى تصور إيصالاً قريباً أي بغير واسطة، وبهذا الاعتبار يسمى قولاً شارحاً، ويبحث عنها من حيث أنها توصل إليه إيصالاً بعيداً أي بواسطة كونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسية وفصلية وأمثلة، ويبحث عن التصديقات من حيث أنها توصل إلى تصديق إيصالاً قريباً وبهذا الاعتبار تسمى حجة، ويبحث عنها أيضاً من حيث أنها توصل إليه إيصالاً بعيداً ككونها قضية وعكس قضية ونقيض أخرى وأمثلة، ويبحث عن التصورات من حيث أنها توصل إلى تصديق إيصالاً بعيداً لكونها موضوعات ومحمولات.

ولا شك في كون هذه الاعتبارات لاحقة بالتصورات والتصديقات من إحدى الجهات المذكورة فكان موضوعه ما ذكرناه، والقول الشارح يجب تقديمه على الحجة وضماً لتقدم التصور على التصديق طبعاً، إذ كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به إما بذاتيهما أو باعتبار صادق عليهما يمكن أن يعبر عنهما بهما وتصور الحكم، لأن الجاهل بأحد هذه الثلاثة امتنع منه الحكم بين أمرين مخصوصين.

[نص 21] نجم الدين الكاتبي، المنصص في شرح المنصص

4r30-5r9 .fol , (Hikma 1041 ,Kitābkhāna-yi Āstān-i Quds-i Raḡavī :MS Mašhad)

[قول المحققين بأن موضوع المنطق هو المعقولات الثانية]

أقول: موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك عن أعراضه الذاتية، وأعني بالأعراض الذاتية اللواحق التي تلحق الماهية لما هي أي لذاتها [...]

فنقول: المنطق أيضاً ينظر في المعقولات الثانية من حيث أنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات وإمكان التأدي من المعلومات إلى المجهولات بواسطتها عارض للمعقولات الثانية لما هي هي، فلا جرم يقال موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث أنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات.

وتفسير المعقولات الثانية أن الإنسان متصور حقائق الأشياء أو لا، ثم يتصرف فيها بأن يحكم على بعضها ببعض إما حكماً تقيدياً، وهو التركيب الذي يكون الجزء الثاني قيدياً في الأول، ويصح إدخال لفظة الذي فيما بينهما ويقوم مقام بعض أفراد لفظ مفرد كالحويان الناطق فإنه يقوم مقامه الإنسان

[نص 22] نجم الدين الكاتبي، شرح كشف الأسرار،

[الفرق بين الأمور القريبة والبعيدة المتصلة بالمعلومات التصورية والتصديقية]

أقول الغرض من هذا الكلام إثبات أن موضوع المنطق التصورات والتصديقات، وقبل الشروع في بيان ذلك فاعلم أن موضوع كل علم ما يبحث الناظر في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الإنسان من حيث أنه يصح ويمرض للطب وأفعال المكلفين للفقهاء، ونعني بالأعراض الذاتية الواحق التي تلحق الموضوع لما هو هو أي لذاته أو لأمر مساوٍ لذاته أو لأمر أعم داخل في حقيقة الموضوع، أما اللاحق الذي يلحق الموضوع لأمر أعم خارج عن حقيقة الموضوع أو لأمر أخص من الموضوع فليس هو بعرض ذاتي له وإنما يقال له العرض القريب.

إذا عرفت هذا فاعلم أن موضوع المنطق على ما ذكرنا من التفسير المعلومات التصورية والتصديقية لأن بحث المنطقي عن أعراضها الذاتية، لأنه يبحث عن التصورات من حيث أنها توصل إلى تصور مجهول إيصالاً قريباً أي بلا واسطة، وبهذا الاعتبار يسمّى قولاً شارحاً وهو إما حدّ أو رسم أو مثال، ويبحث عنها أيضاً من حيث أنها توصل إلى تصور إيصالاً بعيداً أي بواسطة، لأنه يبحث عنها من حيث أنها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنس وفصل ونوع وخاصة وعرض عام ولازم وبين لازم غير بين إلى غير ذلك ممّا ستعرفه، ويبحث أيضاً عن التصديقات من حيث أنها توصل إلى تصديق مجهول إيصالاً قريباً وبهذا الاعتبار يسمّى حجة وهي إما قياس أو استقراء أو تمثيل، ويبحث عنها أيضاً من حيث أنها توصل إلى تصديق محمول إيصالاً بعيداً لأنه يبحث عنها من حيث أنها قضية وعكس قضية ونقيض قضية ولازم قضية غير العكسين ومقدم وتال، ويبحث عن التصورات من حيث أنها توصل إلى تصديق إيصالاً أبعد لأنه يبحث عنها من حيث أنها موضوعات أو محمولات ومحكوم عليها أو محكوم بها وموصوفات أو صفات، وهذه الاعتبارات أعراض ذاتية للتصورات والتصديقات لأنها أمور خارجة عنها لاحقة بها لما هي هي.

[نص 23] نجم الدين الكاتبي، شرح كشف الأسرار،

7r21-7v18 .fol ,MS Şarḥ Kaşf al-asrār

[الرد على نص 13: تقرير للرأي السينيوي/الرازي وتضعيفه]

وذهب الشيخ في الشفا إلى أن موضوع المنطق أمور تعرض لما في الذهن من الحقائق من حيث هي في الذهن لا يحادي بها أمر خارج من جهة عرض يعرض لها وهو أنها موصلة إلى أن يحصل في النفس صورة أخرى عقلية لم تكن أو نافعة في ذلك التوصل أو مانعة من ذلك الوصول.

والإمام أيضاً ذهب إلى هذا في الملخص إلا أنه فصل هذا الكلام وقال موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث أنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات، وفسر المعقولات الثانية بأن قال إن الإنسان يتصور حقائق الأشياء أولاً ثم يحكم على بعضها ببعض حكماً تقييداً كقولنا الحيوان الناطق أو خبرياً كقولنا الإنسان ناطق، فكون الماهية محكوماً عليها على هذا الوجه أمر لا يلحقها إلا بعد صيرورتها معلومة أولاً، فإذن هي بهذا الاعتبار في الدرجة الثانية، فذلك سميت المعقولات الثانية ثم قال فإذا بحث عن هذه الاعتبارات لا مطلقاً بل من حيث أنه كيف يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأدياً صواباً فذلك البحث هو المنطق، فعلى هذا وجب أن يكون كونها بحيث كيف يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأدياً صواباً عرضاً ذاتياً للمعقولات الثانية من الجهة المذكورة لما عرفت أن صاحب كل علم إنما يبحث عن الأعراض الذاتية لموضوعه وفيه نظر، لأن هذا الاعتبار لو كان عرضاً ذاتياً للمعقولات الثانية من الجهة المذكورة لكان العلم بها من تلك الجهة مستلزماً للعلم بهذا الاعتبار ضرورة أن ما يلحق الشيء لذاته أو بواسطة مساوية أو لأمر أعم داخل في حقيقة كان لازماً بيناً، وإلا لافتقر العلم بلحوقه إياه إلى وسط غير هذه الأمور، فاللاحق بأحد هذه الأمور لاحق بشيء غيرها، هذا خلف ومن البين أن الأمر ليس كذلك، فإنه لو لزم من العلم بالمعقولات الثانية من تلك الجهة المذكورة العلم بهذا الاعتبار لكان العالم بها من تلك الجهة عالماً بالمنطق وظاهر أنه ليس كذلك.

وجوابه أن نقول لا نسلم أن اللاحق بواسطة أحد الأمور المذكورة وجب أن يكون لازماً [...].

[7v7] أنا متى تصورنا المعقولات الثانية من الجهة المذكورة وتصورنا كيفية إمكان التأدي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأدياً صواباً جزم الذهن بكون الثاني لأن ما للأول من غير الالتفات إلى شيء آخر وإنما يلزم ذلك أن لو كان لزوم العرض الذاتي للواسطة المساوية للموضوع وللحق الأعم له ولزوم الواسطة المساوية له بيتاً وذلك ممنوع [...]

[موافقة الخونجي]

[7v13] ومما ذكره الإمام ظهر أن مراد الشيخ بالأمور العارضة لما في الذهن الأحكام التقييدية والخبرية، والظاهر أن الحق ما ذهب إليه المصنف لأن المنطق يبحث عن أمور هي غير عارضة للمعقولات الثانية وعن أمور هي عارضة لها لا من الجهة المذكورة، أما الأول فلأنه يبحث عن التصورات من حيث أنها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنس وفصل ونوع وخاصة وعرض عام إلى غير ذلك على الوجه الذي عرفته، وأما الثاني فلأنه يبحث عن التصديقات من حيث أنها قضية وعكس قضية ونقيض أخرى.

[نص 24] سراج الدين الأرموي، مطالع الأنوار، حسن أكانات، ص. 4 (ط. أنقرة، 2006)

and in the first instance conceptions] , [the subject matter is conceptions and assents

[موضوع المنطق هو التصورات والتصديقات، وفي المقام الأول التصورات]

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة لما هو هو. والتصورات والتصديقات هي التي يبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي، وهي كونها توصل إلى مطلوب تصوري أو تصديقي إيصالا قريبا أو بعيدا فهي موضوع المنطق. والموصل قريبا إلى التصور يسمى قولاً شارحاً، وإلى التصديق حجة. والأول مقدم وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعاً للعلم الأولي بأن الحكم والمحكوم به وعليه إن لم يكن متصوراً بوجه ما امتنع الحكم. ولا يعتبر في الحكم على الشيء تصوره بحقيقته فقد يحكم على جسم معين بأنه شاغل لحيز معين مع الجهل بحقيقته.

[نص 25] سراج الدين الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق

(MS Istanbul :Süleymaniye Kütüphanesi , 1567 Atif Efendi), fol. 18-21r

[عوارض التصورات والتصديقات]

اعلم أن لكل علم موضوعاً يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة به من حيث هو هو كبدن الإنسان للطب والجسم الطبيعي للعلم الطبيعي وأفعال المكلفين للفقهاء، وستعلم أن المنطق إنما يبحث فيه عن التصورات والتصديقات لا مطلقاً بل من حيث أنه كيف يتأدى من التصورات والتصديقات المعلومة إلى الأمور المجهولة من التصورات والتصديقات تأدياً قريباً أو بعيداً، فالمتأدى إلى التصور القريب يخص بالقول الشارح كالحذِّ والرسم، والمتأدى إليه بعيداً ككون التصورات كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنساً أو فصلاً وغير ذلك، والمتأدى القريب إلى التصديق مختص بالحجة كالقياس والاستقراء والمتأدى إليه بعيداً ككون القضية كلية وجزئية وحملية وشرطية وعكسا مستقيماً لقضية أو عكسا غير مستقيم أو نقيضاً أو غير ذلك، ولا شك أن هذه الأمور تلحق التصورات والتصديقات من حيث هي هي، فكانت التصورات والتصديقات موضوع المنطق من الجهة المذكورة.

[نص 26] ابن النفيس، شرح الوريقات في المنطق، تحقيق عمار طالبي وفريد زيداني وفؤاد مليت، ص. 7-8

[موضوع المنطق لوازم الذوات الموجودة في الذهن]

فالمناطق: علم يعلم فيه التمييز بين الحد الصحيح وما يجري مجراه من فاسده، وبين القياس الصحيح، وما يجري مجراه من فاسده. ومنفعتها: أن تُعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر.

وموضوعه: المعقولات الثانية من جهة أنه كيف نُوِّف تأليفاً يُستَعْلَم به مجهول. وتحقيق المعقولات الثانية، أن كل حقيقة فلها باعتبار نفسها لوازم، مثل ما لكل مثلث أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين. ولها باعتبار وجودها الخارجي لوازم مثل ما لكل مثلث في الأعيان أنه في جهة، ولها باعتبار وجودها الذهني لوازم مثل ما يلزم المثلث، إذا تُعْقِل، أنه كلي وجنس للمتساوي الساقين ونوع للسطح، وأمثلة هذه الأخيرة هي موضوع المنطق. ولا شك أن وجودها في الذهن بعد وجود الماهيات، تكون معقولة ثانياً.

وإنما قلنا: إن موضوع المنطق ذلك، لأن المنطق ينظر في الحد والقياس وما معهما، وهما مؤلفان، وكل مؤلف فإيما يعلم بعد العلم بمفرداته من جهة كونها صالحة للتأليف، ومفردات الحد كالجنس والفصل.

وأما القياس: يتركب من مقدمات، وهي تتركب من مفردات. والمنطقي ينظر فيها من جهة ما هي موضوعاً أو محمولة، وفي المقدمة من حيث هي كلية أو جزئية أو غير ذلك، وذلك هو المعقولات الثانية.

[نص 27] ابن كمونة، التفتيحات في شرح التلويحات، جزء 1، تحقيق نجفقلبي حبيبي، ص. 17-20 (ط. تهران)

[تعليقاً على نص 12]

أقول: من أول الفصل إلى هاهنا تمهيد لبيان غرض المنطق؛ وهاهنا بين ذلك الغرض و بين ماهية المنطق أيضاً. وما يقع فيه الترتيب هو المواد. والانتقال المستقيم ما يؤدي إلى المطلوب؛ وغير المستقيم ما لا يؤدي إليه.

قوله: "والمجهول يحذو حذو المعلوم في القسمين" يريد به كما أنّ المعلوم ينقسم إلى معلوم التصور ومعلوم التصديق؛ كذلك المجهول ينقسم إلى ما يكون مجهولاً من جهة التصور، وإلى ما يكون مجهولاً من جهة التصديق.

وقوله: "لا بد له من معلوم مرتب يناسبه" يشير بذلك إلى ما ذكرته من أن المجهول لا يقتصر بأي معلوم؛ بل لا بد لكل مجهول يستحصل من معلومات مناسبة له.

وقوله: "مراتب الصور والمواد" يريد به التامّ منهنّما والناقص والباطل الذي يشبه التامّ.

قوله: "وجب عليه النظر أولاً في المفردات التي منها التأليف، لا من جميع الوجوه؛ بل من حيث صلوحها للتأليف"، معناه أن المفردات التي يقع فيها التأليف تختلف جهة النظر فيها؛ لكن المنطقي لا يلزمه أن ينظر في تلك المفردات من جميع الوجوه، كما أن الباني لا يلزمه أن ينظر في اللبن أنه ليس بمركب من الأجزاء التي لا تتجزى، ولا أنه ينتهي في سلسلة الحاجة إلى واجب الوجوب لذاته؛ بل يلزمه أن يعرف ما منه رَخْوٌ وما منه صَلْبٌ وغير ذلك من الأشياء التي لها مدخلٌ في صلاحية تأليفه. وذلك فيما نحن فيه ككونها ذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً في مفردات الموصِل إلى التصور وهو "القول الشارح؛ وكونها مخصوصة ومهملة ومحصورة وموجهة ومطلقة ومنعكسة وغير منعكسة في مفردات الموصِل إلى التصديق وهو "الحجة".

قال: والألفاظ الموازية للمعاني أغنى بحثها عن بحث أحوال المعاني، لتحاذيها.

أقول: هذا، كما أننا إذا بينّا أن الألفاظ تدلّ على المعاني من ثلاثة أوجه، علمنا من ذلك أن المعاني تدلّ عليها كذلك. وإذا عُرف اللفظ الكلي والجزئي عُرف ذلك في المعنى أيضاً. فهذا وأمثاله هو المراد بـ"التحاذي" هاهنا.

قال: وقُدِّمت أجزاء الموصِل إلى التصور، عليه؛ وقُدِّم هو على أجزاء الحجة المتقدّمة عليها، لتقدّم ما إليه ذلك، على ما إليه هذا.

أقول: الجزء يجب تقدّمه على الكل؛ إذ لولا وجود الجزء لما وُجد الكل لا في الخارج ولا في الذهن؛ ولا يجب العكس. وأجزاء الموصِل إلى التصور – الذي هو القول الشارح – هي كالداتي والعرضي والجنس والفصل والخاصة. وأجزاء الحجة هي القضايا على اختلاف أنواعها وأصنافها.

ولما كان التصور الذي يوصِل إليه القول الشارح متقدّماً على التصديق الذي يوصِل إليه الحجة، وجب أن يقدّم الكلام في القول الشارح على الكلام في الحجة:

فأجزاء القول الشارح متقدّمة على القول الشارح لتقدّم الجزء على الكل؛ والقول الشارح متقدم على أجزاء الحجة لأنّ أجزاءها هي القضايا وهي مركبة من المفردات التي ربما افتقرت إلى أن تُعرّف بالقول الشارح.

وأجزاء الحجة متقدمة على الحجة لما سبق.

ولما كان الترتيب الطبيعي في نفس الأمر هكذا، كان الأليق أن يجعل الترتيب الوضعي في الكلام في هذه الأشياء محاذاً له.

قال: ومن الضروريّات ما يُنبّه عليها دون الحاجة إلى معلوم وآلة؛ وكثير من هذا العلم كذا. ويُنبتني عليه غيره فلا يُحوج إلى قانون آخر ليتسلسل.

أقول: هذا الكلام كأنه جواب عن سؤال مقدّر وهو أن هذا المنطق إن كان من الضروريّات، فليُستغنى عن تعلّمه؛ وإن كان من النظرية، فيفتقر إما إلى نفسه وهو محال؛ وإما إلى قانون آخر، ويعود الكلام إلى ذلك الآخر، فيلزم التسلسل في احتياج كلّ قانون إلى آخر، كذلك إلى غير نهاية وهو محال أيضاً.

والجواب أن يمنع الحصر بل نقول: بعضه ضروريّ وبعضه نظريّ. ثم إنّ الضروريّ لا يلزم الاستغناء عن تعلّمه فإنّ من الضروريّات ما يفتقر أيضاً إلى إخطارها بالبال والتنبيه عليها؛ وإنّما كانت ضرورية لا لأنها لا تعزب عن الذهن، بل لكونها غير محتاجة إلى معلوم سابق وآلة تكتسب بها؛ وكثير من هذا العلم كذا، كالضروب المنتجة في الشكل الأول. وبيئتي غيره – الذي هو القسم النظريّ من المنطق كضروب الشكلين الآخرين – عليه؛ فلا يُحوج النظريّ إلى قانون آخر ليلزم التسلسل المحال.

[تص 28] شمس الدين السمرقندي، قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار، تحقيق Hazirlayan Necmettin Pehlivan، ص. 81-77 (أنقرة، 2010)

[موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية]

موضوع كلّ علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وهي ما يكون منشأ عروضه الذات، وذلك إما أن يكون بلا وسط كالتعجب للإنسان أو بوسط مساوٍ كالضحك بواسطة التعجب أو لجزئه كالحركة بواسطة أنه جسم، إذ منشأ عروض هذه الأقسام هو الذات، وإما ما يعرض بواسطة أمر خارج أخص كالضحك للحيوان لكونه إنساناً أو أعم كالحركة للأبيض لأنه جسم، فلا يكون عرضاً ذاتياً، إذ ليس للذات مدخلٌ في إنشاء هذا العروض. وكذا ما يُعرض بواسطة أمر مباين كالحرارة للجسم بالمسخن وسموا القسمين الأولين عرضاً غريباً والظاهر أن الثالث أيضاً منه فهذه ستة أقسام ثلاثة منها عرض ذاتي وثلاثة غير ذاتي والحصر ظاهر.

[القول بالمعقولات الثانية]

وقال المحققون من المتقدمين والمتأخرين: لَمَّا كان المنطق نفسه يبحث عن الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والموضوع والمحمول أي المعقولات الثانية لا من حيث هي. فإن ذلك على الفلسفة الأولى. والبحث عنها في المنطق من المبادئ لا من المسائل، بل من حيث أنه كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات وعلى أي وجه كما أن البناء مثلا إذا بحث عن الأعمدة واللين فلا يُبحث عنها من حيث إنها بسيطة أو مركبة حارة بالطبع أو باردة نامية أو جامدة، بل من حيث أن البيت كيف يلتئم منها ومن حيث يتوقف عليها إلتيام البيت ككونها صلبة ورخوة مستقيمة ومعوجة كبيرة وصغيرة، فكذا المنطق يبحث عنها من حيث يحتاج إليها في أمر الموصول. فالمعقولات الثانية هي موضوع المنطق.

[المعقولات الأولى والثانية والثالثة]

ومعنى المعقولات الثانية: أننا إذا تصورنا الماهيات والحقائق من حيث هي، فهي المعقولات الأولى. وإذا حكمنا عليها بأحكام تقييدية أو خبرية بأن هذا مثلاً كليّ وذلك ذاتي وذلك عرضي إلى غير ذلك من الأحكام، فكونها كذلك معقولات ثانية. ولو حكم على المعقولات الثانية بأحكام تقييدية أو خبرية فكونها في الدرجة الثالثة وبحث المنطق في هذه الدرجة، إذ يُبحث عن كونها جنساً وفضلاً ونوعاً وخاصةً وعرضاً عاماً وحداً ورسماً وكونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية وقياساً وتمثيلاً إلى غير ذلك وهي الحيثية التي يبحث المنطق عنها في المعقولات الثانية ويستعين بها أمر الموصول وهي أعراض ذاتية للمعقولات الثانية، إذ الجنسية والفصلية إنما يعرض الذاتي من حيث هو ذاتي والخاصة والعرض العام للعرضي من حيث هو عرضي والقضية تعرض لمجموع الموضوع والمحمول والحكم من حيث هي موضوع ومحمول وحكم والقياس يعرض لمجموع القضايا. هذا ما ذهب إليه المحققون.

[قول الخصم: موضوع المنطق أعم]

وخالفهم قوم من المتأخرين وقالوا: المنطقي قد يُبحث عن الكلي والجزئي والذاتي والعرض والموضوع والمحمول فهي من المسائل فيأخذ موضوع المنطق أعم من المعقولات الثانية ليندرج هذه الأحوال في المنطق.

[الصواب: المنطق يبحث في المعقولات من حيث أنها توصل إلى العلم]

فالصواب أن نقول: موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لا من حيث هي، بل من حيث أنها توصل إلى مطلوب تصوري إتصالاً قريباً، وبهذا الاعتبار يسمى قولاً شارحاً أو بعيداً ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفضلاً وخاصةً وعرضاً عاماً أو إلى مطلوب تصديقي إتصالاً قريباً وبهذا الاعتبار يسمى حجةً أو بعيداً ككونها قضية وعكس ونقيض أخرى وأمثال ذلك أو أبعد ككونها موضوعات ومحمولات وأشباهاها. هذا ما ذكره.

ولعلهم غفلوا عن كونها من المبادئ كما قررنا ومع ذلك يلزمهم فساد آخر وهو أن كل ما يُبحث المنطق عنه فهو إما معلوم من المعلومات التصورية أو التصديقية، فلو جعل موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لصار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه. هذا تحقيق هذا الموضوع.

[نص 29] ابن المطهر الحلي، الأسرار الحفية في العلوم العقلية، ص. 10-11 (ط، قم، 2000)

[إبطال رأي الفارابي]

وقد ظن بعض الناس أن موضوعه الألفاظ، وهو خطأ فاحش؛ فإن نظر المنطقي في اللفظ ليس بالقصد الأول؛ فإنه لو أمكنه إيصال ما في ذهنه إلى الغير لا بواسطة اللفظ، لاستغنى عن اللفظ مطلقاً ونسبة اللفظ إلى الحاضرين كنسبة الكتابة إلى الغائبين، فكيف يجعلون موضوعه مختصاً بما يتعلّق بالحاضرين دون الغائب؟!]

[إبطال رأي الخونجي]

وظن المتأخرون أن موضوعه هو التصور والتصديق؛ لأن المنطقي ناظر في الموصول إليهما – كالقول الشارح والحجة – وفيما يتوقف عليه الموصولان – كالجنسية والفصلية والذاتية والعرضية والموضوعية والمحمولية والقضية والعكس – وهذه أمور عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية، فيكون ذلك هو الموضوع.

وهذا أيضاً خطأ، لأنهم إن عتوا بالتصورات والتصديقات، جميع ما يقع عليه هذان الاسمان، فهو جميع العلوم، فيبقى المفهوم منه أن موضوع المنطق هو جميع العلوم بأسرها، وهو فاسد.